

السورية المحتلة من الناحية العسكرية، حيث توفر هذه المنطقة — برأي تلك الأوساط — عمقاً استراتيجياً لإسرائيل، والسيطرة عليها تؤمن السيطرة على وادي الحولة وغور الأردن وشمال فلسطين. كما انها «نقطة قفز» تشكل تهديداً مستمراً لدمشق، ولأنابيب النفط التي تصب على شواطئ البحر المتوسط^(٢). وترى الأوساط العسكرية الاسرائيلية أن الجولان هو «اسفين دفاع اسرائيل» في مواجهة الجيش السوري. وعدا الدوافع العدوانية والتوسعية والاستيطانية، تعتبر اسرائيل الهضبة السورية «برج المياه» الرئيسي لها والسيطرة على الهضبة، تحول دون محاولات تحويل المياه وحجبها عن اسرائيل التي تعاني، أساساً، من أزمة مائية خانقة. وبصورة عامة تمكنت اسرائيل من تحقيق مكاسب اقتصادية كبيرة من جراء احتلالها للهضبة والسيطرة على مقدراتها، ومصادرها الطبيعية وعلى مناطقها السياحية، ومياهها المعدنية، حيث قامت سلطات الاحتلال ببناء قاعدة اقتصادية للمستوطنات، توفر إنتاجاً صناعياً وزراعياً كبيراً. فالأراضي الزراعية التي تسيطر عليها المستوطنات تشكل «احتياطياً زراعياً» ضخماً لإسرائيل. من هذه الزوايا لعب الاستيطان اليهودي، بعد ١٩٦٧، دوراً كبيراً في السيطرة على الأراضي العربية في الهضبة، وليس من قبيل الصدفة أن تقام أولى مستوطنات المناطق المحتلة في الجولان، فما كادت مدافع الحرب تهدأ حتى أقيمت أول مستوطنة باسم «ميروم هجولان»، بتاريخ ١٩٦٧/٧/١٦. وقد أقيمت بمبادرة مستوطني الجليل، وبدعم من الحكومة الاسرائيلية، والحركات الاستيطانية^(٣) واشتملت الخارطة الاستيطانية، خلال عهد المعراخ، على ٢٥ مستوطنة موزعة على طول الهضبة المحتلة وعرضها، وتتسم جميعها بالصبغة العسكرية، من حيث مواقعها وطبيعتها بنائها وتحصيناتها. وحسب المنظور الاسرائيلي، أدخل وجود هذه المستوطنات تعديلات جذرية على مفهوم «الدفاع الشامل»، وأدى إلى دمج الوظائف الأمنية — العسكرية للمستوطنات، في إطار الجهاز الأمني — العسكري المركزي. ومن أجل إحكام السيطرة على الهضبة السورية، قامت سلطات الاحتلال بشق شبكات الطرق الطولية والعرضية، وأجرت جملة تغييرات على الأرض، بهدف تغيير معالم المنطقة تمهيداً لضمها.

أما في عهد الليكود، فقد جرى التعامل مع الهضبة السورية المحتلة انطلاقاً من موقف توسعي استراتيجي مشابه، خصوصاً وان الهيكلية الاستيطانية — العسكرية التي بناها المعراخ، تشكل منطلقاً لاستكمال السيطرة على الهضبة وضمها. وبناء عليه، أعلن قادة الليكود، في مناسبات مختلفة، عن نوايا اسرائيل لضم الجولان، وعدم الانسحاب من المنطقة. ويعتبر تصريح رئيس الحكومة مناحيم بيغن، في هذا المجال، تلخيصاً لمجمل مواقف حكومتي الليكود، حيث قال: «إن اسرائيل لن تتنازل أبداً عن هضبة الجولان، حتى لو كان ذلك مقابل سلام مع سوريا»^(٤). إلا انه من الملاحظ أن الأهمية الاستيطانية التي أولاها الليكود للجولان، لم تكن على الأهمية نفسها التي منحها المعراخ للمنطقة. وهذا الأمر لا يرجع إلى إهمال الليكود للجولان من الناحية الاستيطانية، بل على العكس، فقد أقيمت المستوطنات الجديدة، وعززت المستوطنات القائمة، ولكن وتيرة ذلك لم تكن موازية لتيرة الاستيطان في المناطق الأخرى، وخصوصاً الضفة الغربية وقطاع غزة، فقد